



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٦/١/٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدهت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساملي و جطر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب الشقلبيني و عهود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس موريس و حسين أبو أثنم المأوتين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

يستوضح مجلس محافظة بغداد / اللجنة القانونية / بكتابه المرقم (٥٤٩) والمؤرخ (٢٠١٠/١/٧) من المحكمة الاتحادية العليا ما يلي (بناءً على ما جاء في المادة (٣٣) والمادة (٣٤) من قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ والتي نصت على مايلي :-
اولا - للمحافظ عدد من معاونين الشؤون الامارية والقنية لايزيد عندهم على خمسة يقومون بالاعمال التي ينيطها المحافظ بهم ، ويعملون تحت اشرافه .

ثانياً - يشترط في معاونين الخبرة في اختصاصهم مدة لا تقل عن عشر سنوات اضافة الى الشروط المطلوبة في نكيب المحافظة .
ثالثاً - يعين معاون المحافظ بدرجة معاون مدير عام .

ونصت المادة (٣٤) /اولا من القانون النفا على انه (تؤلف قسي كل محافظة هيئة استشارية لا تزيد عن سبعة خبراء تضم موقنين يختارهم المحافظ ويكونون من المنخصصين في الشؤون القانونية والقنية والمالية وحسب ما



بقتضيه الحال ترتبط بالمحافظ مباشرة وتعمل تحت اشرافه وتوجيهه .
ثانياً - ينبغي ان لا تقل خبرة أي من موظفي الهيئة عن عشر سنوات في مجال
الختصاصه ويكون كل منهم بدرجة معاون مدير عام .
ثالثاً - تقوم الهيئة المشار اليها في البند (اولاً) من هذه المادة بدراسة
المواضيع التي يحيلها المحافظ اليها كل حسب الختصاصه وتقدم توصياتها
التحريرية بشأنها للتفضل بالاطلاع واعلامنا عن صلاحية من يقوم باصدار امر
التعيين لان ما ورد في المادة (٣٤) لفقرة (اولا) اشارت الى ان المحافظ هو
من يختار الخبراء ولم يشر للقانون الي من يقوم بتعيينهم اسوة بالمادة (٢٧)
من القانون الف الذكر والتي اعطت صلاحية اصدار امر تعيين التائين للمحافظ
نفسه بنص صريح وواضح ، راجين بيان لمن الصلاحية في اصدار امر
التعيين هل هي لمجلس المحافظة ام للمحافظ مع الاشارة الى ان القانون نص
على ان اقالة وتعيين المحافظ تعود لمجلس المحافظة .
وضع طلب اراي موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا
في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٦ وتوصلت إلى الآتي :

الرأي

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ
٢٠١٠/١/٢٦ وجد ان النظر في الطلب الوارد وفقاً بخرج عن الختصاص
المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في المادة (٩٣) من دستور

كويت مارو عبرايق
داد كايق بالاي فيتنجياي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

٤ / تمضية / ٢٠١٠

جمهورية العراق والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٢٠/ثالثاً/٢) والمادة (٣١/أحد عشر/٣) من قانون المحافظات غير المنكتمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ عليه قرر رده من هذه الجهة .

تنهين ..

الرئيس
منحت المصمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
الكرم طه محمد

العضو
الكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النكشندى

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمسون من كوركيين

العضو
حسين أبو التمن

التدوين القانوني *

٢٠١٠
٤ / تمضية / ٢٠١٠